





جائزة ليبيا الدولية لحفظ وتجويد القرآن الكريم

المُنافسَةُ العِلمِيّةُ البَحْثِيّة

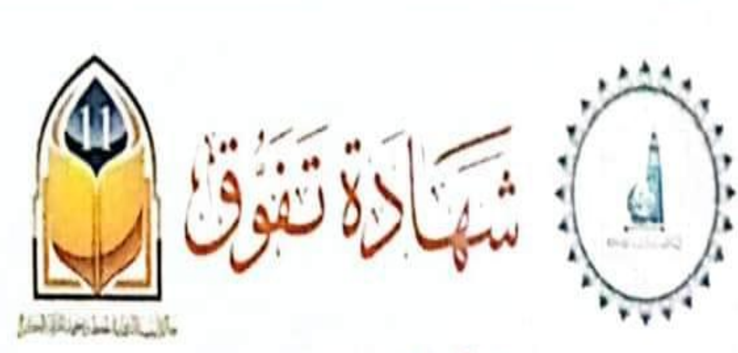
في مجال علوم القرآن الكريم

البحث الفائز بالمرتبة الثالثة

بعنوان:

فكُّ العاني الأسير من قيد التحرير

للأستاذ عثمان بن علي بندو



الباحث / أ. عثمان بن علي بندو

دولة الجزائر

يسر الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة ليبيا

أن تمنحكم هذه الشهادة لتحصلكم على الترتيب (**الثالث**)

بالمنافسة البحثية في علوم القرآن الكريم ببحثكم الموسوم :-

(فك العاني الأسير من قيد التحرير)

على هامش جائزة ليبيا الدولية لحفظ وتجويد القرآن الكريم

والمقامة بمدينة بنغازي في دورتها الحادية عشرة

لعام 1444 هـ / 2023 م

سائلين الله لكم التوفيق والسداد

محمد الشريف حويل
مدير إدارة شؤون القرآن الكريم والسنة النبوية

أ عمر سعد الحداد
رئيس الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية

فَكُّ العاني الأسير من قيْد التحرير

القارئ عثمان بن علي بندو

البحث الفائز بالمرتبة الثالثة في المنافسة العلمية البحثية في مجال علوم القرآن الكريم التي نظّمتها الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة ليبيا بمناسبة جائزة ليبيا الدولية لحفظ وتجويد القرآن الكريم سنة 2023

مقدمة :

من سُنن الله تعالى في الناس أن لا يُضيّق عليهم في أي أمر ابتدأهم به لئلا يفتتنوا، فإذا اتّسع ضيّقهم عليه لئلا يفتتنوا، وكذلك نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، فقرأ الصحابة كما تعلّموا، غير أن القراءة الصحيحة إنما حُصرت في كبار قرّاء الصحابة : أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم جميعا وممن قرأ على كبار الصحابة من الصحابة عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عياش وعبد الله بن السائب رضي الله عنهم .

وإنما حُصرت القراءة الصحيحة في هؤلاء لملازمتهم النبي صلى الله عليه وسلم وتفرّغهم للقراءة ولعُلوّ إتقانهم ثم انتقال بعضهم إلى عواصم الأمصار حيث حاجة الناس إليهم وملازمتهم إياهم، مع انتقال المصاحف العثمانية التي نسخها الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه واللجنة التي شكّلها إلى عواصم الأمصار الإسلامية حيث جلس أمهرُ القراء الذي قرؤوا على من ذكرنا، وقد كانت مصاحف الصحابة ها هنا هي السبب في ما سُمّي بالجمع الثاني، ولهذا قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : (يا أميرَ المؤمنينَ ، أدرِكْ هذِهِ الأمَّةَ قبلَ أن يختلِفوا في الكتابِ كما اختلفتِ اليَهودُ والنَّصارَى) .

والسبب الثاني للجمع هو ضبط رخصة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم تيسيرا على العرب في لهجاتهم، وقد حصرتُها في أنها اختلاف العرب في : **الإدغام والإظهار، والصلة والإسكان، والتفخيم والترقيق، والفتح والإمالة، والمد والقصر، واختلافهم في الهمز، واختلافهم في مخارج الحروف وصفاتها وفرش الكلمات، وهي التي بُنيت بعدها قواعد علم القراءات .**

فيدخل في الإدغام والإظهار الإدغام الصغير والكبير، ويدخل في الصلة والإسكان هاء الكناية وميم الجمع والياءات الزوائد وياءات الإضافة، ويدخل في الهمز الحذفُ والإبدال والتسهيل والنقل و غير ذلك مما هو مشهور عند العرب، فضُبط المصحف الإمام على ما يحتمل هذه الحروف السبعة، فكُتبت الألف التي يُحتمل أن تُمال مقصورة، ولو كانت واوية كـ (العلى) و(الضحى)، وكُتبت (بناها) (بنيها)، وكُتبت الكلمات المختلف في فرشها نحو (ملك) و(مالك) بما يحتمل الكلمتين معا، فإن اللغة العربية أوسع من أن تضمّ مفردة واحدة لمعنى واحد، والشريعة تحتاج إلى اختلاف في الفقه والتفسير وغير ذلك، ففي القرآن الكريم (نُنشزها وننشرها) و(النبي والنبيء) و(يطهُرْن ويطّهّرْن) وغير ذلك .

أما الذي اختُلف فيه وضُبط ضبطا دقيقا، فهو اختلافهم في مخارج الحروف وصفاتها، فلا يُكتب (عتى) بل يُكتب (حتى) وكذلك تُنطق، ولا يُكتب (أمْبِرّ) بل (البِرّ) وكذلك تُنطق، ولا يُكتب (التابوه) بل (التابوت) وكذلك تُنطق، فكلّ ما اختُلف فيه في هذا الحرف مما لا يحتمله الرسم كُتب بلغة قريش، وقد كان الخليفة في ذلك صارما، جاء في الصحيح : (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنتُمْ وَزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ فِي عَرَبِيَّةٍ مِن عَرَبِيَّةِ القُرْآنِ فَاكْتُبُوهَا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فإِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا)، وأما ما يُحتمل رسمه كُتب بلغة دون أخرى كما فعلوا في (الصراط) فكتبوها بالصاد وقُرئت بالصاد والسين والزاي، قال ابن الجزري في النشر : (قلت : فانظر كيف كتبوا (الصراط) و(المصيطرون) بالصاد المبدلة من السين، وعَدلوا عن السين التي هي الأصل، لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل، فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كُتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك، وعُدّت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في (بصطة) الأعراف، دون (بسطة) البقرة، لكون حرف البقرة كُتب بالسين وحرف الأعراف بالصاد) .

لقد بقي هذا التميّز في حرف المخارج والصفات إلى الآن، فكثير من قبائل العرب لازالت تنطق الجيم ياء (رجال ينطقونها ريَال) والكاف شينا (كيف، شيف)، وبعض الأعاجم يقرؤون الظاء والذال زايا.

والذي نستدل به على أن اختلاف الناس في المصاحف لم يكن اختلافا في الأحرف السبعة فقط، بل اختلافا في الزيادات التي زادها كل صحابي مما قرأ به على النبي صلى الله عليه وسلم أو ما كُتب من تفسير مما خولف به المصحف الإمام الجامع هو ما حدث بين الإمامين ابن مجاهد وابن شنبوذ رحمهما الله، (وكان يعتمد شواذّ القراءات ويقرأ بها، وقرأ بالمحراب في بعض صلواته بحروف مروية عن عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب تخالف مصحف عثمان بن عفان الذي اجتمعت عليه الأمة ... وقد احتفظ ياقوت بطائفة من قراءاته التي تبع فيها ما

رُوي عن أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود من مثل " وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا " ... ومثل " إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله " .. ومرّ بنا أنّ عثمان أمر بإحراق مصحفيهما) . كما ذكر محقق كتاب السبعة لابن مجاهد .

فالذي عمله الخليفة عثمان بن عفان هو ضبط القراءة من وجهين : ضبط العمل بالأحرف السبعة بما يحتمله المصحف الإمام ليكون مرجعا للأمة، وتوحيد النص القرآني باختراع رسم يتحمّل اختلاف الأحرف السبعة فيكون نصا واحدا متعدد القراءات، لا نصوصا مختلفة تفتح باب التحريف بزيادة أو نقصان ويفتتن الناس بقولهم " قراءتي خير من قراءتك " ولهذا جاء في الحديث : (وأَمَرَ بما سِوَاهُ مِنَ القُرْآنِ في كُلِّ صَحِيفَةٍ أوْ مُصْحَفٍ أنْ يُحْرَقَ) .

غير أن هذا العمل لم يكن كافيا، فإن كثرة القراء بعد ذلك توسّعوا في القراءة مع كثرة من قرأ عليهم استدعى تدخّل القراء العشرة من حيثُ اختيار وجوه للقراءة الواحدة لا يجوز الخروج عنها، وقد فعل ذلك غيرهم، إلا أن الله عز وجل جعل ابن مجاهد رحمه الله سببا في اقتصار الأمة على وجوه القراءة التي اختارها الأئمة السبعة، ثم العشرة من بعده، غير أن هؤلاء العشرة أنفسهم كانت اختياراتهم واسعة فضبطها العلماء وحصروها في راويين اثنين ولكل راو طريق أو طريقان، أوجه قراءتهم معروفة مضبوطة .

وبعد هذا الضبط العلمي ظهر توسّع آخر في المؤلفات، فألّف علماء القراءات الكتب العديدة بين جامع ومُقصّر، كلٌّ حسب ما قرأ به على شيوخه، فظهر الاختلاف مرة أخرى بين المدارس، كلهم يدّعي الصواب، حتى ألّف الشاطبي الشاطبية الجامعة، فعمل الناس بها وبأصلها التيسير وتركوا ما سواها إلا قليلا، حتى جاء ابن الجزري فأكمل الشاطبية الجامعة بأختها الدرة المضيئة، فأضاف القراءات الثلاث الصحيحة، ثم ألّف الطيبة فزاد فيها طريق الأصبهاني كطريق صحيح صريح، وأضاف أوجها أخرى في كل رواية مما لم يكُن في الشاطبية والتيسير، فترك الناس الهدف من هذا الجمع، واغترّوا بكثرة الأسانيد والمصادر، وجعلوا من المصادر طرقا، وأضافوا إلى الطيبة والشاطبية ما ليس فيهما، ومنعوا القراءة ببعض ما فيهما، وسمّوا ذلك تحريرا، وإن كنا نحن قد رضينا بما حرّره ابن الجزري وقرأنا به رواية لأننا نقرأ بأسانيده، فإننا لم نرض به دراية إذ وجدنا في طرق المغاربة ما يرُدُّه كتحريره لكلمتي (سوءات) و(آلان) للأزرق، فكيف نرضى بتحريرات غيره زيادة ومنعا ؟ وهي إن كانت مقبولة عندنا دراية فكيف أحلّ القوم لأنفسهم أن يقرؤوا بها رواية ؟

وسبب اختياري لهذا الموضوع :

– الخلط بين الرواية والدراية في علم القراءات القرآنية .

– كثرة التآليف في هذا الباب دون وجود ضابط خاصة على شبكة الأنترنت .

– اضطراب التحريرات في علم القراءات القرآنية .

– استمرار منهج أهل المغرب الإسلامي وأصالته في جمع القراءات .

والإشكالية التي نطرحها في هذا البحث : **لماذا شرح العلماء طيبة النشر ولم يكتفوا بكتاب النشر ؟**

وللجواب عن هذه الإشكالية نفترض عدة أسئلة أخرى : لماذا اعتمد ابن الجزري على مصادر كثيرة في كتابه النشر ؟ ولماذا ألّف ابن الجزري طيبة النشر ولم يكتفِ بالنشر ؟ ولماذا قبِل شرح ابنِهِ للمنظومة ؟

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة وقائمة للمصادر .

أسأل الله التوفيق والقبول والحمد لله في أوله وآخره وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين .

المبحث الأول : سبب تأليف طيبة النشر .

أما السبب الأول فهو قصور الهمم في هذا العلم، وفي ذلك يقول ابن الجزري رحمه الله نقلا عن أبي حيان : " وأيضا فقد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين القراءات علماء لا يحصون، وإنما جاء مقرئ اختار هؤلاء وسمّاهم، ولكسل بعض الناس وقصر الهمم وإرادة الله أن ينقص العلم اقتصروا على السبعة، ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها " .[1]

فقد اقتصرت الأمة على السبعة، خاصة بعد شُهرة التيسير ثم الشاطبية، غير أن منهم من كان لا يزال يقرأ بمضمن كتب أخرى فيها القراءات السبع والثمان والعشر، ونظرا لأن المنظوم أحظى من المنثور كقول الحصري :

رأيت الورى في درس علمي تزهّدوا فقُلتُ لعلّ النّظم أحظى من النّثرِ

قال شارح القصيدة : (أشفق من تزهّدِ الناس في درس العلم ... وحظوة النّظم على النثر أنه أسهل للحفظ وأمتعُ لِلَّحظ) .[2]

وكذلك قال ابن بري في الدرر اللوامع :

في رجز مقرب مقرّب مشطور لأنه أحظى من المنثور

قال المنتوري في شرحه : (ومراده أن النّظم له حظوة لموافقته الطبع، فهو أسهل للحفظ، وأنشط للنفس، وأثبت في القلب، وليس كالكلام المنثور) .[3]

فقد ألّف ابن الجزري طيّبة النشر، إذ لم يكن النّشر وحده كافيا لتغيير قناعات الناس في هذا العلم، خاصة أن مصادر القراءات الأخرى كادت تندثر .

واعلم أن ابن الجزري كان يريد لهذه المصادر أن تبقى وأن يُقرأ بما فيها، غير أنها كثيرة، والناس كما ذكرنا قد قصُرت هممهم وقلّ اعتمادهم على المصنفات النثرية، فالحلّ إذن هو في منظومة جديدة كالشاطبية، تجمع الأصول والفرش، وتُكمل الناقص، يسهُل حفظها وانتشارها .

---

[1] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة 1، 2016، الجزء 1، ص 194 .

[2] ابن عظيمة الإشبيلي، مِنح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة نافع للحصري، تحقيق توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة 1، 2008، ص 227 .

[3] محمد المنتوري القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطبعة الأولى، 2001، ، ص 64 .

والسبب الثاني شُهرة التيسير والشاطبية واعتماد أكثر الناس عليهما دون سواهما، وقلّة المحققين في علم القراءات، كما أن الشاطبية والتيسير قد اقتصرا على السبع بينما توجد ثلاث قراءات أخرى صحيحة وطرق وأوجه أخرى صحيحة في السبع، وفي ذلك يقول ابن الجزري في النشر : (وإنّي لما رأيت الهمم قد قصُرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقْوت من موفّق يُوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونُسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يُثبتوا قرآنا إلا ما في الشاطبية والتيسير، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النّزر اليسير، وكان من الواجب عليّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعَمدت إلى أثْبَتِ ما وصل إليّ من قراءاتهم، وأوثق ما صحّ لديّ من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار، واقتصرتُ عن كل إمام براويين، وعن لّ راو بطريقين، وعن كل طريق بطريقين : مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتّصل إليهم من الطرق، ويتشعّب عنهم من الفرق) .[4]

وقد يتصوّر الناس اليوم أن الأمر سهل بسيط، فإن الناس في ذلك الزمان قد عظّموا التيسير والشاطبية أيّما تعظيم، وذلك في عامة الأمصار، لولا أن جمعا من أهل العلم كانوا لا يزالون يقرؤون بمضمن ما في الكتب الأخرى تفاوتت شهرتها باختلاف الأمصار، يقول ابن الجزري في النشر : (أما من قرأ بالكامل للهذلي أو سوق العروس للطبري أو إقناع الأهوازي أو كفاية أبي العز أو مبهج سبط الخياط أو روضة المالكي ونحو ذلك مما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحدا أنكر ذلك، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة، بل مازالت علماء الأئمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهادتهم في إجازتنا بمثل هذه الكتب والقراءات) .[5]

ولعلّي أقرّب واقعهم فأذكر ما حدث في زماننا هذا من هجوم على القراءات العشر النافعية واتهامها بالشذوذ ومنع القراءة بها، وحجة من فعل ذلك أن ما خرج عن الشاطبية والدرة والطيبة شاذ لا تُقبل القراءة به، وقد أثبت أهل المغرب الإسلامي صحة القراءة بهذه العشر وبيّنوا الحجج بما لم يدع للمانعين مجالا للشكّ، ثم رضوا واطمأنوا، بل قد انتشرت هذه العشر في المشرق الإسلامي انتشارا سريعا وصار الناس يتسابقون للقراءة والإقراء بها، وقد كان للمانعين أول الأمر نصيب من الاجتهاد ويشفع لهم حبهم لكتاب الله والدفاع عن قراءاته .

[4] النشر، مرجع سبق ذكره، الجزء 1، ص 212 .
[5] المرجع السابق، ص 181 .

فإذا علمنا هذا وأسقطناه على واقع ابن الجزري، حيث لازال علم القراءات لم يرسُ على ميناء واحد، ولازالت الأقطار الإسلامية متباعدة، والعلم فيها متفرّقا لم يُجمع كما جُمع اليوم، فسنرى بوضوح تلك الصعوبة التي واجهها ابن الجزري، وهو القائل : (بل غلب على كثير من الجهّال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير وأنها هي المشار إليها بقوله صلى الله عليه وسلم : (أُنزل القرآن على سبعة أحرف) حتى أن بعضهم يُطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذا، وربما كان كثير مما لم يكن في الشاطبية والتيسير وعن غير هؤلاء السبعة أصحّ من كثير مما فيهما) . [6]

وما مصير ابن الجزري لو خرج عن المألوف وجاء بالجديد ؟ هل يكون مصيره كمصير الواسطي ؟ (ولما قدم الشيخ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي دمشق في حدود سنة ثلاثين وسبعمائة وأقرأ بها للعشرة بمضمن كتابيه الكنز والكفاية وغير ذلك، بلغنا أن بعض مقرئي دمشق ممن كان لا يعرف سوى الشاطبية والتيسير حسده، وقصد منعه من بعض القضاة، فكتب علماء ذلك العصر في ذلك وأئمته، ولم يختلفوا في جواز ذلك) .

ونقل أيضا جواب قاضي القضاة أبي نصر عبد الوهاب عمن ينكر القراءات الثلاث قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف : (سمعت الشيخ الإمام – يعني والده المذكور رحمه الله تعالى – يشدّد النكير على بعض القضاة وقد بلغه عنه أنّه منع القراءة بها) .

ففي هذه الجو العلمي المرتبك، قرّر ابن الجزري جمع القراءات الصحيحة كلها، فبدأ بالثلاث فأتمّ بها العشر، ثم انتقل إلى كل وجه صحيح زاد عن التيسير والشاطبية والدرة فزاده في طيبة النشر، ثم وثّق كل ذلك في كتاب النشر، والحمد لله رب العالمين .

وكل قراءة من السبع اعتمد فيها ابن الجزري على التيسير والشاطبية، فكانا عمدة مصادره، أما المصادر الأخرى فقد فرّقها حسب الحاجة إليها بين مسندة وغير مسندة، ولهذا قال في الطيبة :

وهذه أرجوزة وجيزة　　جمعتُ فيها طُرقا عزيزة

ولا أقول إنها قد فضُلت　　حرز الأماني بل به قد كمُلتْ

حوت لما فيه مع التيسير　　وضعف ضعفه سوى التحرير

---

[6] المرجع السابق، ص 183 .

فأبى إلا أن يذكرهما في طيبته، وأن يجعلهما قاعدة لها، فزاد عليهما القراءات الثلاث، ثم طريق الأصبهاني وغيره من الطرق، ثم الأوجه الأخرى حسب أصول كل قارئ، فكانت الغاية هي الانتقال من الشاطبية والدرة إلى الطيبة، غير أن الشاطبية قد قُبلت قبولا جعل منها طريقا لا يُستغنى عنه، ولو ذابت الشاطبية في الطيبة كما ذابت المصادر الأخرى لانتهى الخلاف، ولكن بقاءها – لحكمة من الله تعالى – هو الذي فتح باب التحرير بعد ابن الجزري، باعتماد المحررين على المصادر بدءا من الشاطبية .

المبحث الثاني : الغاية من مصادر كتاب النشر .

الغاية الأكبر من اعتماد ابن الجزري في النشر على مصادر مسندة وغير مسندة هو التوثيق، فبناء على ما ذكرنا في المبحث الأول من اعتماد أغلب الناس على ما في الشاطبية والتيسير وظنهم أن ما عداهما شاذ، وأنّ عمل ابن الجزري لم يكن إضافة قراءات وطرقا ووجوها صحيحة من كتاب أو كتابين فقط، بل قرّر أن يجمع كل صحيح من كل كتاب قرأ به بسند صحيح، وهذا عمل جبار لابد من توثيق مصادره لئلا يطعن في العمل طاعن أو يشكّ فيه، وقد اعتمد ابن الجزري على مصادر مسندة وعلى مصادر أخرى غير مسندة وله أيضا طرق أدائية لم يذكر مصادرها والصحيح أنه قرأ بها على شيوخه من دون العودة إلى كتاب معيّن، وقد ذكر بعض العلماء عدم الاعتماد على ما جاء في المصادر غير المسندة، والصحيح أنه يُعتمد عليها، غير أننا نعتمد على جميع ما جاء في المصادر المسندة مما أثبتته طيبة النشر، أما المصادر غير المسندة فنعتمد على الوجه أو الحكم الذي جاء فيها فقط، وقد أغنى ما في المصادر المسندة عن ذكر ما في غير المسندة، إلا أن لابن الجزري حكمة في ذلك، فهو يريد أحيانا زيادة توثيق مذهبه واختياره، وبيان تعدّد طرق ذلك الوجه من عدة أمصار كما ذكر هو (مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية) .

أما المصادر المسندة فهي 38 مصدرا وهذه الكتب هي كما يلي : [7]

* **كتب علماء الأندلس** : وتشمل كتاب روضة الطلمنكي وكتاب التيسير للداني ومفردة يعقوب للداني وجامع البيان له، وكتاب الهداية للمهدوي وكتاب الكافي لابن شريح وكتاب القاصد للخزرجي وكتاب الشاطبية للإمام الشاطبي وكتاب التبصرة لمكي بن أبي طالب، فهذه تسعة كتب .

* **وكتابان لعلماء المغرب** : هما الهادي لابن سفيان والكامل للهذلي .

[7] إيهاب فكري، نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2013، ص 17 .

* **وكتب علماء مصر** وهي تشمل ما يلي : إرشاد أبي الطيب وتذكرة ابنه أبي الطاهر والمجتبى للطرسوسي والعنوان للأنصاري وتلخيص العبارات لابن بليمة والتجريد لابن الفحام ومفرد يعقوب له والإعلان للصفراوي، فهذه ثمانية كتب .

* **وكتب علماء العراق** وهي تشمل ما يلي : السبعة لابن مجاهد والروضة للمالكي والتذكار لابن شيطا واجامع لابن فارس والجامع للفارسي وروضة الحفاظ للمعدل والمستنير لابن سوار وكفاية أبي العز والإرشادين له والمبهج لسبط الخياط وكتاب الكفاية في الست له والمصباح لأبي الكرم وكتابي الموضح والمفتاح لابن خيرون والغاية لأبي العلاء، فهي ستة عشر كتابا .

* **أما دمشق** : فأسند من كتب علمائها كتاب الوجيز للأهوازي .

* **وأما مكة** : فأسند من كتب علمائها كتاب تلخيص أبي معشر الطبري .

* **وأما نيسابور** : فأسند من كتب علمائها كتاب الغاية لابن مهران

فهذا إن دلّ على شيء فهو رغبة ابن الجزري في بيان أن هذه القراءات التي اختارها في طيبة النشر وطرقها وأوجهها قد تواترت في جميع الأمصار ولقيت القبول عند كافة المسلمين بما لا يدع شكّا في أنها جميعها صحيحة مقبولة .

وهناك طرق أدائية أسندها ابن الجزري وليست في الكتب، وكمثال على ذلك ما ذكره الأستاذ عبد العزيز منصور في كتابه " تحرير أوجه الخلاف لقالون عن نافع من طريق الطيبة " ستة أسانيد في رواية قالون ليست في الكتب،[8] هذا إذا أضفنا نسبته طرقا لأبي نشيط من كتاب التلخيص لأبي معشر بينما يقصد به سوق العروس، وذكره طرقا من إرشادين لأبي العز، ولأبي العز الكفاية الكبرى والإرشاد، فلعلهما إرشادان كما قال بعض أهل العلم الكبير والصغير، وقال بعضهم أنهما الكفاية والإرشاد فتُعتبر طرقا أدائية، والله أعلم.

أما الكتب غير المسندة فكثيرة منها : الإقناع لابن الباذش، والكنز والكفاية للواسطي والقصيدة الحصرية وغيرها، غير أن المعيار الأهم هو في تلك **المصادر المسندة غير المسندة**، فالمصادر المسندة يختار منها عددا معينا

[8] عبد العزيز منصور، تحرير أوجه الخلاف لقالون عن نافع من طريق الطيبة مع بيان المقدّم أداء، دار خير زاد، مصر، الطبعة 1، 2020، ص 53 .

يسنده لرواية معينة، كإسناد طريق الأزرق من ثلاثة عشر مصدرا، ورواية قالون من ثمان وعشرين مصدرا، فتبقى المصادر الأخرى غير مسندة بالنسبة لهاتين الروايتين، غير أن ابن الجزري كان يعتمد أحيانا عليها .

وقد أحصيت في بحث خاص في كتابي " دراسات جديدة في علم القراءات " الكتب غير المسندة التي اعتمد عليها كمصدر في طريق الأزرق عن ورش في عدة مسائل : فكتاب الهادي لابن سفيان أضافه 28 مرة، وكتاب الإعلان للصفراوي ذكره 6 مرات، وكتب الأهوازي استدل بها 4 مرات، واستدل بطريق أبي الطيب من كتاب التبصرة 3 مرات، وكذلك بكتاب المفردات للداني، واستدل مرتين بمذهب أبي بكر الأذفوي وأبي الفضل الخزاعي، وأبي الحسن الحصري صاحب الحصرية، واستدل مرة واحدة بمذهب الحضرمي صاحب المفيد في القراءات الثمان وبمذهب أبي غانم وأبي علي الهراس وأبي طاهر بن أبي هشام، وبطريق ابن شنبوذ عن النحاس نصا، وبكتاب الإقناع لابن الباذش والتمهيد للداني .

فأضاف حسب ما أحصيت 57 إضافة – إلا ما سهوت عنه أو ذكرته خطأ – وهذا رقم كبير جدا بالنسبة لطريق واحد، فماذا لو أحصينا ما أضافه من الطرق الأخرى ؟

وهذا العدد كاف لثبوت الأخذ بما جاء في هذا المصادر والعمل به على الوجه الذي بيّناه .

وقد ذكرت أنه يمكن الاعتماد على المصادر غير المسندة زيادة في التوثيق، فنُصرةً لمذهب الإشباع في البدل ذكر ابن الجزري مذهب صاحب الهادي، ونصرة لمذهب الوصل بين السورتين ذكر مذهب الحضرمي صاحب المفيد .

قال الشيخ إيهاب فكري : (أما الطيبة ففيها ما يتضمن ثمانية وثلاثين كتابا مسندة منها الطرق، وكذلك تتضمن أخذ بعض الأحكام من غير هذه الكتب، أي من الكتب الأخرى التي ذكرها في مقدمة كتابه " النشر ") .[9]

وهناك غايات أخرى من اعتماد ابن الجزري على ست وستين مصدرا سنذكرها إن شاء الله تعالى .

أولا: استدراك ما فات الشاطبي في هذا الباب إذ أن مصادره مجهولة، فالشاطبي ألّف الحرز ولم يؤلف معه كتابا جامعا لكافة مصادره وأسانيده، واعتماده على التيسير كأصل هو عادة لدى أهل هذا الفن، يبدؤون بالإسناد القوي والأصل المشهور ثم يزيدون عليه ما قرؤوا به على شيوخهم من نفس طريق صاحب الأصل أو من طرق أخرى، كما فعل ابن بري في الدرر اللوامع، وكما فعل صاحب تفصيل العقد، بل كما فعل الداني نفسه في التيسير

[9] إيهاب فكري، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

حيث أسند رواية ورش من طريق ابن خاقان ولكنه اعتمد في بعض المسائل على ما قرأ به على أبي الفتح وأبي الحسن، وهو نفس منهج ابن الجزري في طيبة النشر باعتماده على التيسير والشاطبية كأصل ثم الزيادة عليهما، لكنه وثّق كل ما زاد وبيّنه .

ولعل الجو العلمي الذي عاش فيه الشاطبي هو ما أعانه على تأليف هذه المنظومة دون الحاجة إلى بيان مصادرها وأسانيده إليها، يدلّ على ذلك قبول أهل الفن لها وعدم اعتراضهم، لشهرة المدارس والمؤلفات حينها، ورسوخ فكرة أن القراءة هي الأصل وأن الرواية فرع وأن الطريق نهاية التحرير، إذ بلغ صاحب الطريق بذلك كل غاية، وبالطريق يُغلق باب الخشية من التركيب والتلفيق، فكل ما في الطريق أوجه جائزة مهما تعددت .

وقد كانوا يعلمون أن ما نقله أهل الفن عن شيوخهم إلى صاحب الطريق إنما هو نقل جامع مُلِمّ أو مُكْتفٍ مُقِلّ، فاكتفاء الداني بالتوسط في مد البدل لا يعني أن صاحب الطريق قرأ به فقط، بل هناك وجهان آخران هما القصر والإشباع، ولا يعني هذا أيضا أن ما ذُكر في التيسير طريق، فيصير ما ذُكر في الشاطبية طريقا، وما ذُكر في الكافي طريقا، وما ذُكر في الكامل طريقا، وهكذا، واعلم أن الأمر لم يكن بهذه البساطة، فإن الأمصار كانت متباعدة، فتعددت المدارس، وأحيانا كانت كل مدرسة تتشدّد لمذهبها، وتراه الأصلح، ألا ترى ابن غلبون كيف وصف أصحاب تمكين المد بمنتحلي قراءة نافع ؟

فإذا فهمت ذلك فاعلم أن جمع الأمة على أمر واحد ليس بالسهل، فلما حققت الشاطبية ذلك الهدف قَبِلَهُ العلماء والأمة جميعا دون تردّد، فقد كانوا يحتاجون إلى أمر جامع، وطريق واضح .

وقد كانوا يعلمون بأسانيد الشاطبي ومصادره ولكنهم لم يكونوا يشدّدون على ذلك، ما دام الشاطبي قد جمع أغلب ما في الرواية، وأسند الإسناد العام إلى التيسير، فهو اعتمد على أصل مشهور ثم زاد عليه، وقد نقل الشيخ عبد العزيز منصور قول الشيخ أحمد بن حمود الرويثي محقق كتاب جامع أسانيد ابن الجزري أنه قال[10] : (يتبيّن من خلال ما ذكره ابن الجزري أن أسانيد الشاطبي ترجع إلى عدة كتب وهي :

كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني، كتاب التبصرة للإمام مكي القيسي، كتاب القاصد للإمام أبي القاسم الخزرجي، كتاب المجتبى للإمام أبي القاسم الطرسوسي، كتاب الروضة للإمام أبي عمر الطلمنكي، كتاب الهادي للإمام ابن سفيان القيرواني، كتاب الإرشاد للإمام أبي الطيب ابن غلبون .

[10] وذلك في كتابه (أسانيد الإمام الشاطبي في القراءات) ولم أحصل على نسخة من الكتاب بعد يسّر الله ذلك .

فهذه سبعة كتب من أمّهات كتب القراءات يتصل إسناد الإمام الشاطبي بمؤلفيها وأسانيدهم فيها .

إضافة إلى اتصال إسناده بأبي أحمد عبد الله بن الحسين السامري ... بأسانيده المعروفة في التيسير وجامع البيان والعنوان والمجتبى والاكتفاء .

فإذا أضيفت هذه الكتب إلى ما سبق بلغت عشرة كتب، ويُضاف إلى ذلك كتاب الاقتصاد للداني المذكور في إجازة النفزي للشاطبي، فتبلغ أحد عشر كتابا) .[11]

وكتاب العنوان والاكتفاء هما لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري .

وقد أعجبني كلام الشيخ الرويثي بعد أن ذكر الرواية الواسعة للشاطبي وكثرة أسانيده وتشعّبها : (ولكن اتصال إسناد الإمام الشاطبي بمؤلفي تلك الكتب لا يعني بالضرورة أن يكون قرأ بكل ما تضمّنته تلك الكتب من القراءات والروايات والطرق والأوجه) .

وأضيف إلى هذا الكلام أن اتصال إسناد الإمام الشاطبي بمؤلفي تلك الكتب لا يعني بالضرورة أن يكون قد ضمّن الشاطبية كلّ ما قرأه في تلك الكتب، فربما اختار منها ما رآه صحيحا بناء على ما جمع ودرس وحقّق .

وهذا هو الفرق بين عمل الشاطبي وابن الجزري وعمل الداني ومكي وابن سفيان وغيرهم، فإن الأوائل ميّزهم الرحمن عز وجل بنقلهم الرواية من منبعها صافية، مع تعصّبهم لمدارسهم ومذاهب شيوخهم — وهو تعصّب محمود مطلوب في حينه – لذلك تراهم مقيّدين بما قرؤوا به، أما الشاطبي فإنه بعد الجمع والدراسة والتحقيق من قراءته بكتب هؤلاء، وبلوغه درجة الاجتهاد والتخلّص من المذهبية والتقليد ألّف الشاطبية الجامعة، ولكنها كان تحتاج إلى مزيد من المصادر، فالشاطبي لم يُلِمّ بكل القراءات والروايات والطرق، فأتمّ ابن الجزري العمل، أما الاعتماد على التيسير دون غيره فالهدف منه أستوحيه مما ذكره الدكتور مراد زهوي في كتابه " منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي " إذ وصف مذهب أبي عمرو مقارنة بمذاهب مكي وابن شريح وغيرهم بأنه كان أقوى، وتياره كان جارفا (هذا التيار الذي سيصارع طويلا إلى أن يكتب له الانفراد بالساحة واحتواء باقي التيارات على ما كان لها من قوة ومدد، إلى أن استقلّ استقلالا كليا بالكراسي العلمية في هذا الفن في المشرق والمغرب على السواء) .[12]

[11] عبد العزيز منصور، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

[12] مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2014، ص 336 .

لقد كان الحافظ الداني أقوى من ناحية العلم والتحقيق، وأوسع رواية، وأجود من ناحية التأليف، وقد أدرك الشاطبي بركة كتابه التيسير، فجعل منه أصلا لمنظومته، وإلا فإنه كان قادرا على الاستغناء عن ذكره، فإنه قد زاد عليه كثيرا وأنقص، وكذلك فعل ابن الجزري فإنه قد كان مُعجبا بالداني والشاطبي أيما إعجاب، وتحقيقه للمسائل في كتاب النشر يدلّ على ذلك، فكم من مسألة أخذ فيها بتحقيق الداني وترك ما سواه، كتحقيقه لمسألة تفخيم راء " مريم وقرية " قال : (وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلّط الحافظ أبو عمر الداني وأصحابه القائلين بخلافه) .

ثانيا : بيان الأسانيد والطرق وكثرتها وتنوعها حسب الأمصار بما لا يدع مجالا للشك، إذ أن الناس كانت لا تثبت إلا ما في التيسير والشاطبية، وعمل كهذا كان لابد له من مصادر .

ثالثا : بيان الاختلاف خاصة بين المصادر، وفي بعض المسائل خاصة، حتى يُرفع عنها لُبس عدم صحة أحد الأوجه، فانظر إلى مسألة كإشباع البدل للأزرق كيف بيّنَ الخلاف بين الكتب وكيف اتّهم بعضُ العلماء آخرين بأنهم منتحلون لقراءة نافع وأن تمكين البدل خطأ، والصواب أن الأوجه الثلاثة صحيحة، ومسألة كترقيق راء (مريم وقرية والمرء) حيث نقلها غير واحد من أصحاب المصادر غير أن ابن الجزري لم يضمنها في طيبته وأشار في النشر إلى ضعفها، فلا يقول قائل بعد ذلك أن هذا موجود في المصدر فنأخذ به، لأن صاحب النشر لم يأخذ به وقد فصّل ذلك وهو ما نضعه في قاعدة رابعة نسميها : بيان ما اختاره ابن الجزري من هذه المصادر حتى لا يقوم مَن بعده بزيادة شيء أو إنقاص شيء .

المبحث الثالث : المصادر للتوثيق .

فإذا علمت أن المصادر إنما كانت للتوثيق، فلا تستغرب إن لم يذكرها ابن الجزري كلها في كل مسألة يستعرضها، فقد أحصيت في طريق واحد كثيرا من المسائل التي سكت فيها ابن الجزري عن مصادره فلم يستشهد بها، يدل ذلك أنه قد اكتفى بذكر ما ذكر، ولا حاجة له إلى ذكر المصادر جميعا، غير أنه في مسائل الخلاف الصعبة يذكر كل المصادر والخلاف الذي بينها ويطيل في المسألة .

وهذا نموذج عن المصادر التي سكت عنها من طريق الأزرق رتبتها حسب المسائل في بحث خاص في كتابي " دراسات جديدة في علم القراءات " :

ما سكت عنه ابن الجزري في النشر من طريق الأزرق عن ورش :

في باب الفصل بين السورتين : سكت عن مذهب صاحب المجتبى والتجريد ومذهب أبي معشر .

وفي أحكام مدّ البدل : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى ومذهب أبي معشر .

وفي مدّ اللين المهموز : سكت عن مذهب أبي معشر وصاحب الإرشاد والكامل .

ووفي باب سوءات : سكت عن مذهب صاحب التجريد .

أما من لهم التوسط والإشباع في (شيء) ونحوه فقط فقد سكت عنهم لأنهم لا يدخلون في هذا الباب .

وفي المدّ في عين (كهيعص) و(عسق) : سكت عن مذهب صاحب التجريد والكامل وتلخيص العبارات والمجتبى والتيسير ومذهب أبي معشر .

وفي الهمزتين المتفقتين من كلمة : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل وجامع البيان وسوق العروس .

وفي حكم أئمة : سكت عن مذهب صاحب العنوان والمجتبى والإرشاد وتلخيص العبارات ومذهب أبي معشر .

وفي الهمزتين المتفقتين من كلمتين : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى والكامل ومذهب أبي معشر .

وفي حكم (يشاء إلى) ونحوه : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى والكامل ومذهب أبي معشر .

وفي حكم (أرأيت) : ذكر مذهب الداني ومكّي والشاطبي، وسكت عن مذهب الباقين وهو مذهب الجمهور كما ذكر المحررون .

وفي حكم (هأنتم) : سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل وجامع البيان ومذهب أبي معشر، والمحررون يرون أن عبارة جمهور المصريين والمغاربة تشير إلى ما سكت عنه ابن الجزري من المصادر .

وفي حكم (ن والقلم) : سكت عن مذهب صاحب المجتبى وسوق العروس لأبي معشر وجامع البيان .

وذكر مذهب صاحب الإرشاد نقلا عن صاحب التبصرة .

وفي حكم (أراكهم) : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل وسوق العروس .

وفي حكم إمالة رؤوس الآي التي آخرها (ها) مثل (ضحاها) : سكت عن مذهب أبي معشر والهذلي .

أما مذهب الشاطبي فقد ذكره من خلال ردّه على وهْم وقع فيه بعض شرّاح الشاطبية .

وفي حكم إمالة ذوات الياء غير رؤوس الآي : سكت عن مذهب الهذلي وأبي معشر .

وفي حكم إمالة (والجار) : سكت عن مذهب صاحب العنوان والمجتبى والتجريد والكامل وسوق العروس .

وذكر مذهب صاحب التذكرة من قراءة الداني عليه وهو نفسه الموجود في التذكرة .

وفي حكم إمالة (جبارين) : سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل وسوق العروس .

وفي حكم إمالة (كهيعص) : سكت عن مذهب الشاطبي وصاحب العنوان والمجتبى والإرشاد وسوق العروس وجامع البيان .[13]

وفي حكم إمالة هاء (طه) : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والمجتبى وسوق العروس .

وفي حكم راء (سراعا، ذراعا، ذراعيه) : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل .

وفي حكم راء (حيران) : سكت عن مذهب صاحب المجتبى والإرشاد والكامل .

وفي حكم الراءات المضمومة : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل .

وفي حكم تفخيم اللام إذا كان بعده ألف ممالة نحو (صلى) : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل والهداية وجامع البيان وسوق العروس .

وفي حكم لام (طال، أفطال، يصّالحا) : سكت عن مذهب أبي معشر وصاحب الإرشاد والكامل والمجتبى .

وفي حكم اللام وقفا في نحو (يوصل، بطل) : سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل والتبصرة وسوق العروس .

وفي حكم لام (صلصال) : سكت عن مذهب الشاطبي وصاحب الإرشاد والكامل وجامع البيان .

---

[13] في نسخة كتاب النشر المحققة من طرف العلامة الضباع رحمه الله ذكر كتاب الكافي ثلاث مرات، وفي تحقيق الشنقيطي للكتاب ذكر أن عبارة الكافي الأولى تحريف، والعبارة الصحيحة هي كتاب الكامل، ولهذا لم أذكره هنا، وقد ذكر المحررون بناء على النسخة الأولى أن ابن الجزري سكت عن مذهب صاحب الكامل) .

وفي حكم ياء (محياي) :

سكت عن مذهب صاحب الإرشاد والكامل ومذهب أبي معشر .

فهذه سبعة وعشرون مسألة سكت فيها ابن الجزري عن مذهب بعض مصادره فلم يبيّنها، أي أنه ترك واحدا وعشرين مرة بيان مذهب أبي معشر في كتابه سوق العروس، وتسعة عشر مرة مذهب صاحبي الإرشاد والكامل، وأربعة عشرة مرة سكت فيها عن مذهب صاحب المجتبى .

واعلم أن ابن الجزري قد خالف المصادر في حالات كثيرة، فهو يذكر لصاحب المصدر حكما فإذا رجعنا إلى المصدر وجدنا غيره، ذكر ابن الجزري وجه الترقيق وصلا لصاحب التبصرة في راء (حصرت) بينما روى صاحب التبصرة التفخيم .

قال العلامة الضباع في المطلوب : (فخّمها وصلا ... وكذا صاحب التبصرة على ما وجده الأزميري فيها خلافا لما في النشر) .[14]

وقد يقتصر في النشر على وجه فإذا عدنا إلى المصدر وجدنا وجهين، ومنه ما رواه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة في راء (سراعا، وذراعا، وذراعيه، ومراء، وافتراء، ولساحران، وتنتصران، وطهّرا) بالوجهين، بينما اقتصر له صاحب النشر على وجه واحد وهو التفخيم .

قال صاحب السبيل الأوثق تعليقا على مذهب أبي الحسن : (وقد ذكر أبو الحسن الوجهين في التذكرة، واقتصر له في النشر على التفخيم، ونحن ملزمون بهذا الاختيار لأننا نقرأ من طريق ابن الجزري) .[15]

وقد يذكر للحكم وجهين فإذا عدنا إلى المصدر وجدنا وجها واحدا، ففي باب مد اللين المهموز ذكر ابن الجزري الوجهين الإشباع والتوسط لصاحب التجريد، وهو ما نقله الضباع في المطلوب في قوله عن الإشباع (ويُحتمل في التجريد) وعن التوسط (ظاهر التجريد) .

---

[14] محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،2008، ص 551 .

[15] محمد يحي شريف، السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، دار الفضيلة، الجزائر، الطبعة 1، 2016، ص 118 .

وفي المصدر ذكر ابن الفحام رحمه الله مدّ البدل ومدّ اللين معا فقال : (إذا تقدّمت الهمزة حرف المدّ واللين وانفتح ما قبل الياء والواو نحو " ءادم " و" ءازر " و" شيء " و" شيئا " و" سوءة " فمذهب ورش اختيار مدّه منفردا، فاعرف ذلك)،[16] فالإشباع في التجريد هو للمدّين معا، ولا وجود للتوسط .

وقد يذكر حكما لا يوجد في المصادر أو انفرد به واحد من المصادر، كقصر العين في فاتحة مريم والشورى انفرد به صاحب الكافي عن الأزرق، وكالغنة في اللام والراء لغير صحبة، وكمدّ التعظيم لجميع أصحاب القصر في المنفصل، وكمذهبه في التكبير، وقد أثبتتها الطيبة والنشر بما لا يدع مجالا للشك أو للمنع .

فإن علمت أني ذكرت لك طريقا واحدا من طرق كثيرة، فانتبه إلى أن هذه المصادر إنما كانت للتوثيق، وللدراية لمن شاء أن يغوص فيها من أهل الصّنعة، أما الرواية فهي محسومة .

وقد يذكر ابن الجزري عن حكم أنه انفرادة أو يصفه بالضعف والشذوذ ويظهر أنه ليس بانفرادة في المصادر، قال الشيخ إيهاب فكري تعليقا على إجازة العلامة الضباع في القول الأصدق نقلا عن العلامة الأزميري تقليل الهاء والياء من (كهيعص) لأنه من تلخيص أبي معشر وليس انفرادة انفرد بها الهذلي كما جاء في النشر، : (وأقول : نحن لا نقرأ به، لأن ابن الجزري منعه، سواء ثبت أنه انفرادة أم لم يثبته، ولا ينبغي أن ينسب للطيبة لأن صاحبها ترك اختياره) .[17]

والأمثلة على مثل هذا كثيرة، فقد ذكر الشيخ أيضا أن ابن الجزري لم يضمن إدغام الباء في الميم للأصبهاني في (اركب معنا) لأنه انفرادة من صاحب المبهج وأبي العلاء عن الحمامي، رغم أن الإدغام مذكور في كفاية أبي العز وفي المستنير وروضة المالكي وروضة المعدل وغاية ابن مهران والمصباح، وهذا طريق واحد، فانظر أيها القارئ في بقية الطرق وبقية المصادر، والكيّس من استغنى بما جاء في طيبة النشر ولم يزد ولم ينقص، إلا أهل الصنعة من المحققين من أهل الدراية .

---

[16] أبو القاسم ابن الفحام، التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تحقيق ضاري الدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة 1، 2002، ص 137 .

[17] إيهاب فكري، مفردة الأصبهاني، اعتنى به نور الدين إفرحاتن، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة 1، 2019، ص 59 .

المبحث الرابع : تحريرات المغاربة ودورها في ضبط علم التحريرات .

لا يزال منهج المغاربة في التحرير اليوم صافيا خاليا من تعقيدات المصادر، فهم لا يزالون يتبعون منهج الأوائل، فإن السلف كانوا يفردون لكل راو بختمة حتى ظهر الجمع، واحتاج الجمع إلى تحرير وتمييز حتى لا يقع الخلط بين الروايات .

وهم يقرؤون طرق نافع العشرة التي أصلها كتاب التعريف ويزيدون عليه زيادات كثيرة تضمنتها منظومة تفصيل عقد الدرر لابن غازي وكتاب أنوار التعريف للحامدي، ولم يحتاجوا يوما إلى تحرير هذه الطرق رغم أنهم صرحوا أن أسانيدهم تنتهي إلى الداني وكذا مكي وابن شريح والحصري وغيرهم .

والمطّلع على كتاب التبصرة للبوجليلي يدرك كيفية جمع طرق نافع العشرة دون خلط بين الروايات والطرق، وقد تميّز المغاربة ببيان الأوجه المقدمة في الأداء، ذكر الأستاذ فهد المغذوي في بحثه " كتاب مشكلات السبع لابن القاضي " : (والكتاب في قراءات الأئمة السبعة ورواتهم المشهورين، يبحث في ترتيب الطرق وأوجه الأداء المقدمة عند عرض الآية في الجانب التطبيقي للقراءات) .[18]

وعبد الرحمن بن القاضي هو من علماء المغرب الأقصى المتأخرين، وهو خاتمة محققيهم، توفي 1082 هـ .

فهذا هو مفهوم التحرير، تمييز الروايات وترتيب أوجه الأداء حال الجمع كي لا تختلط رواية بأخرى، فإن الجمع يحتاج إلى قواعد وأسس لا تؤخذ إلا من ذوي الإتقان .

وقد اعتمد المغاربة على كنز المعاني في شرح الشاطبية للعلامة الجعبري أيما اعتماد، وقد ذكر الأستاذ مقسم مختار في بحثه " علم التحريرات بين الطريقة المغربية والطريقة المشرقية " كيف أن المغاربة كانوا إلى زمن غير بعيد يرون أوجه مدّ البدل أوجها لا طرقا عن ورش .

وفي اجتماع مد البدل مع ذي الياء نقل الباحث قول ابن القاضي محقق زمانه : (فيجيء إذن في نحو " آتى " ستة أوجه : ثلاثة في الألف الأولى مع فتح الأخيرة، وثلاثة أخرى مع إمالتها) .[19]

---

[18] فهد المغذوي، مشكلات السبع لابن القاضي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 12، ذو الحجة 1432، ص 339 .

[19] مقسم مختار، علم التحريرات بين الطريقة المغربية والطريقة المشرقية، بحوث المؤتمر العالمي الأول للقراءات في موضوع : القراءات القرآنية في العالم الإسلامي أوضاع ومقاصد، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة المحمدية للعلماء،، ماي 2013 ، ص 594 .

فلا توجد علاقة بين مدّ البدل والفتح والإمالة، فنقرأ بالقصر والتوسط والطول في البدل وبالفتح والإمالة في ذوات الياء اختيارا دون تقييد .

وفي كلمة " سوءات " : (هل الخلاف في واو سوءات المد والتوسط والقصر فيأتي فيه تسعة أوجه، أو الخلاف والتوسط والقصر فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره ابن الجزري ؟

وجوابه : أن الخلاف في واو سوءات إنما هو طرد الأصل فيه فيُشبع أو يوسّط، أو استثناؤه فيُقصر ... وقد أوضح هذا المحقق الجعبري ... فيتحصّل من الاثنين ثلاثة وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة) .

والحاصل أن ابن القاضي يعتبر هذه الأوجه من الخلاف الجائز الذي يخيّر فيه القارئ، لا من الخلاف الواجب أي خلاف الروايات والطرق .

غير أنني أنبّه دائما أن ما حقّقه ابن الجزري وجرى عليه العمل بأسانيده فنحن ملزمون به، لكننا من طرق المغاربة لا نزال نقرأ بالأوجه التسعة كلها .

غير أني حزنت لعبارات كتبها الباحث منها : (وسبب اقتصار مشايخ الإقراء بالمغرب على طريقة الجعبري هو عدم اطلاعهم على كتاب النشر الذي يُعتبر بحقّ المعوّل عليه في التحريرات) .

قلت : ابن الجزري مع سعة اطلاعه وغزارة علمه ودقة تحقيقه فقد فاته من أسانيد المغاربة وقراءاتهم الكثير، وهو نفسه لم يقيّد الصحيح من القراءات بما حقّقه، بل ترك الأمر واسعا، (وفوق كل ذي علم عليم) ، والجعبري ما كان بدعا من القراء، فهو سار على منهج المتقدمين، أما منهج ابن الجزري فخاصّ به وبما قرأ به واطّلع عليه وحقّقه .

ثم أضاف الباحث قول العلامة سلطان المزاحي في أجوبته على المسائل العشرين : (الجعبري ليس بصدد بيان تحرير الطرق، والعمدة في تحريرها على ابن الجزري في نشره) .

قلت : العمدة في القراءة هي ما صحّ إسناده، سواء ما حقّقه ابن الجزري أو ما حقّقه الجعبري، وكلاهما مقروء به، الأول يقرأ به المشارقة والثاني يقرأ به المغاربة .

وقد كان المغاربة يقرؤون الإدغام الكبير لأبي عمرو البصري من روايتيه بمضمن الشاطبية، في حين كان المشارقة يخصّون السوسي بالإدغام مع الإبدال والدوري بالإظهار مع التحقيق .

وهذا كان منهج المقرئين الأوائل، ولو كان هناك ما يحتاج لتحرير لبيّنوه، فهذا السخاوي تلميذ الشاطبي قال في باب الإدغام الكبير : (وكان أبو القاسم رحمه الله يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ) .[20]

ولكنه في ما تعلّق بمدّ البدل لورش لم يذكر له علاقة بالإمالة، وفي باب (سوءات) ذكر معنى الخلاف وهو المدّ في الواو والقصر، مع الثلاثة في البدل، وهو ما ذكره السمين الحلبي في شرحه للشاطبية فقال : (وإذا ضممت الخلاف في واو " سوءات " إلى هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعة أوجه، بيانها أن في الواو خلافا، وهو وجود المدّ وعدمه، وإذا وجد فإما مشبع وإما متوسط، كما تقدّم تحريره ونقله عن الأئمة، وقد سبق لك، وأما بعد الهمز ففيه ثلاثة أوجه، تضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، وقلّ من يتقن ذلك ويستخرجه من نظم القصيدة) .[21]

أما ما حرّره ابن الجزري فهو تحقيق حقّقه، ونحن بذلك ملزمون، وإن كان غيره أولى منه .

وبالجمع بين أسانيد ابن الجزري وأسانيد المغاربة يمكن العودة إلى الأصل والقراءة به، أو على الأقل القراءة بالوجهين، ولينتبه القارئ إلى كلامي، فإني قلت (**وبالجمع بين الإسنادين**) فالعبرة بالإسناد لا بالمصادر كما سأبين لكم إن شاء الله تعالى .

فقد استحدث المحررون بعد ابن الجزري مناهج عديدة، فمنهم من زاد على الطيبة محتجا بأن الزيادة موجودة في المصادر، ومنهم من منع القراءة بما جاء من زيادات كالمقرئ النحاس في الرسالة الغراء وغيرها، والمدارس التحريرية عموما تضطرب بين زيادة ومنع .

فالعلامة الأزميري زاد في كتابه " تحرير النشر " وجه الإمالة للأصبهاني في طه وغيرها قال : (وقرأ الطاء من (طه) و(طسم) و(طس)، والهاء من (طه) والحاء من (حم) بالتقليل من التلخيص)،[22] وهذا الوجه ليس في الطيبة فلا يؤخذ به .

وتبعه في ذلك كثير من القراء منهم صاحب الأغدق فقال : طه : الأصبهاني : الفتح والتقليل ، ولا أدري – وهو يقارن بين الأزرق والأصبهاني – هل كان يقصد الهاء فقط أم الطاء والهاء معا .

طسم : الأصبهاني : الفتح والتقليل .[23]

---

[20] العلامة السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، السعودية، الطبعة 1، 2002، ص 257 .

[21] السمين الحلبي، العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة 1، 2001، ص 711 .

[22] الأزميري، تحرير النشر، تحقيق خالد أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة 1، 2007، ص 76 .

وزاد بعض المحررين وجه الترقيق لراء (مريم) و(قرية) للأزرق من الطيبة، ذكر الشيخ جمال فياض في كتابه " سلسلة تيسير القراءات القرآنية من طريق طيبة النشر رواية ورش " :

(وأما الراء الساكنة بعد فتح نحو " المرء " " مريم " " قرية " فله فيها الوجهان : الترقيق والتفخيم) .

وكثير من المحررين يتّبعون هذا المنهج بإضافة أوجه ليست في طيبة النشر .

ووجب التنبيه هنا إلى ما جاء في طيبة النشر :

...... والصواب أن يُفخّما عن كلٍّ المرء ونحو مريما

قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الطيبة : (والصواب تفخيم ذلك، وهو الذي عليه الجمهور، واستقر عليه إجماع أهل الأداء) .[24]

وكلام ابن الجزري في النشر واضح بيّن (وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلّط الحافظ أبو عمر الداني وأصحابه القائلين بخلافه) . [25]

ومنهج النحاس في الرسالة الغراء غريب، وقد ذكرته في بحثي (طريق الشاطبية أم طريق التيسير والتذكرة) المنشور في مجلة الربيئة الالكترونية الجزائرية، والرد على مسائل هذا الكتاب تحتاج إلى بحث طويل، غير أني أذكر منهج الشيخ النحاس وهو منعه القراءة بما سماه (زيادات الشاطبية على التيسير) وأنها إنما يُقرأ بها من طريق طيبة النشر فقال : (وقد ذكر العلماء في هذه الأمثلة وغيرها أن الشاطبي رحمه الله قد خرج عن طريق التيسير الذي هو أصله، وأن ما ذكره ليس من طريق التيسير وإنما هو من طرق أخرى ليست في التيسير فلا ينبغي أن يُقرأ به من طريق الشاطبية لأن أصل طريقها هي طريق التيسير).[26]

---

[23] محمد بوبطرة، الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة 2، 2011، ص 76/75 .

[24] إيهاب فكري، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2006، ص 158.

[25] محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق السالم الجكني الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 4، 2013، ص 1368 .

[26] علي بن محمد توفيق النحاس، الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2004، ص 13 .

ومن أمثلة ما ذكره ما جاء في باب الفصل بين السورتين للأزرق : (وعند التحقيق نجد أنه ينبغي أن لا يؤخذ لورش بغير السكت من طريق التيسير، إذ نص عليه فيه، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه في رواية ورش كما جاء في النشر)، فترك وجهي البسملة والوصل من الشاطبية .

وفي الهمزتين المفتوحتين من كلمة (والذي نأخذ به هو الإبدال باعتباره هو الوجه الراجح في الأداء ... فهو طريقه في الرواية) فترك وجه التسهيل .

وقد استعمل ابن الجزري في بعض كتبه كالمسائل التبريزية نوعا من تحرير الكتب المسندة كالجواب التاسع والعشرين وقد جوّز فيه الأوجه الثمانية لقالون إذا اجتمعت ميم جمع مع لفظ التوراة والمد المنفصل من الطيبة[27]، والقصد منه التوضيح والبيان والتوثيق، فاتخذه المحررون ذريعة لتفصيل كل مسألة، ثم القراءة بذلك التفصيل منعا وزيادة معتمدين على ما جاء في المصادر، فمثلا روى بعض المحررين عدم جواز ترقيق راء ذكرا مع توسط البدل وردّ بعضهم ذلك، قال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية : (منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب ذكرا على توسط البدل لورش لاختلاف الطرق، وردّ ذلك المتولي بكلام نفيس، وهو من باب زيادة الشاطبي على طرقه، وقد قطع الداني في التيسير بالتفخيم، فكان الأولى لمن يحرر أن يمنع الترقيق مطلقا، لا أن يمنعه على التوسط فقط، فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي، ولا يُحرّر بمنع الترقيق المذكور) .[28]

وهو منهج صاحب الفريدة، حيث أنه أجاز كل وجوه البدل مع الترقيق والتفخيم كما في فريدة الدهر، لكن العلامة الخليجي منع أيضا ترقيق ذكرا ونحوها على توسط البدل، ومنع العلامة الزيات في شرح تنقيح فتح الكريم وجه التفخيم في ذكرا على القصر في البدل مع التقليل في ذوات الياء،، ومنع ترقيق باب " ذكرا " على توسط البدل مع الفتح في ذوات الياء – كما نقله الأستاذ أنور صبحي عابدين في كتابه " تحريرات النشر بين مدرسة الإمام الأزميري ومدرسة الإمام المنصوري –

والصحيح الأخذ بكل الأوجه فكلها مروية عن ورش، وإنما اختلاف الكتب هو اقتصار من الأئمة، بعضهم أكثر كالشاطبي وبعضهم قلّل .

[27] عبد العزيز الزعبي، أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، مؤسسة الضحى، لبنان، 2016، ص 147 .

[28] إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 2، ص 573 .

ومن الأمثلة أيضا أن العلامة الخليجي والعلامة العبيدي ذكروا أنه إذا اجتمع مدّ بدل مع (فصالا) فإنه يمتنع وجه قصر البدل مع تفخيم اللام، أما العلامة الزيات فقرأ بالوجوه كلها دون امتناعات، بل ذكر الأستاذ أنور صبحي عابدين أن ما ذكرناه للخليجي مختص بـ (فصالا) فقط، ولم يمنع الخليجي شيئا في (طال) (أفطال) (فطال) (يصالحا) .

وقال الأسقاطي في " أجوبة المسائل المشكلات " في كلمة " طال " : وبالأوجه الستة قرأت .[29]

واعلم أن بعض المصادر في حكم المفقود، وهو ما دفع بالمحررين إلى استعمال التخمين والاحتمال والظن، أو العزو إلى مصادر أخرى، وإن كانت غير مسندة، فوقعوا في ما منعوا منه ابن الجزري .

وبعض الكتب غير مفقودة لكنها لم تكن في أيدي المحررين كالكامل للهذلي والإرشاد لابن غلبون، وذلك كثير في بدائع البرهان للأزميري، ومنه ما ذكره الضباع في المطلوب : (وأما كتاب الكامل فلم يذكر في النشر عنه شيئا من مراتب " عين " أيضا، ولكن منع القصر منه للأزرق كما تقدّم، ولم يكن هذا الكتاب عندي حتى أفتّش وأذكر ما هو الحق) .[30]

وقد ظهر مؤخرا منهج جديد أغرب مما ذكرنا، وهو الحكم على المسائل بعبارة (على شرط ابن الجزري)، فيزيد المحرّر وجها منعه ابن الجزري ولم يضمنه في طيبة النشر بحجة أنه يوافق شرط ابن الجزري، ولتفسير ذلك أضرب مثالا من كتاب السبيل الأوثق : ففي مسألة إمالة رؤوس الآي للأزرق وجها واحدا في السور الإحدى عشر فقد ذكر ابن الجزري اتفاق الرواة عن الأزرق إلا صاحب التجريد فإنه انفرد بالفتح المطلق .

قال صاحب الكتاب : (وفي ذلك نظر، لأن ابن شريح نقل الفتح في رؤوس الآي كلها في كتابه مفردة نافع، وأخبر أنه قرأ بذلك أيضا، ورواه ابن سفيان في كتابه الهادي، ونقله المنتوري عن ابن شريح وابن سفيان وغيرهما، فيكون ابن الفحام غير منفرد بذلك، فيصحّ الفتح في رؤوس الآي على شرط ابن الجزري من طريق التجريد، فإن قرئ به تعيّن عليه الإشباع في مدّ البدل) .[31]

[29] أحمد الأسقاطي، أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، تحقيق أمين الشنقيطي، كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة 1، 2008، ص 141 .

[30] المطلوب للضباع، مرجع سبق ذكره، ص 521 .

[31] محمد يحي شريف، مرجع سبق ذكره، ص 247 .

أولا : فإن عبارة الكافي واضحة في أن ورشا أمال ما وقع رأس آية بين بين، فقال بعدما ذكر مذهب أبي عمرو : (ووافقه ورش على ما كان من هذا الفصل من ذوات الياء وهو رأس آية) – أي من السور الإحدى عشر – (فقرأه بين اللفظين إلا ما تصل بضمير مؤنثة غائبة فإنه فتحه) .[32]

ثانيا : إذا علم المحررون أن عبارة الكافي واضحة وهو مصدر مسند، فلماذا يتجهون لتأييد منهجهم إلى الاستعانة بمصادر غير مسندة كالهادي أو مصادر ليست موجودة في النشر أصلا كمفردة نافع لابن شريح، وكشرح المنتوري للدرر اللوامع ؟ لماذا نترك مذهبا قرّره أعلم الناس بالقراءات في زمانه ونحسب أنفسنا أدرى منه رواية ودراية وهو الذي جلس على ركبتيه إلى كل أولئك الشيوخ، و كانت بين يديه كل تلك المصادر ؟

وفي عبارة الكافي انفرادة، فقد فرّق ابن شريح بين الواوي واليائي ففتحه فقلّله في رؤوس الآي، وهي التي ذكرها ابن الجزري ونبّه عليها ثم لم يأخذ بها في الطيبة، أتراه يترك مذهب ابن شريح في فتح رؤوس الآي فيها مطلقا لو علم صحته من طرقه ؟ فكيف ندّعي أنه صحيح على شرطه ؟

ثالثا : لفتت انتباهي لمسة المحررين في كتبهم، فرغم أن كلامهم مجرّد تحليل علمي إلا أنهم يحاولون إقناع القارئ بصحته مباشرة بمجرد أن يقرأه، فبسرعة ودون تفكير يخبرك أنه (إن قرئ به تعيّن عليه الإشباع في مدّ البدل) .

وكأنّه سلّم بصحته، وهذا الباب لو فُتح فإنه خطر على علم القراءات، فإنه القراءة التي حُسمت من جهتي الرسم والعربية مربوطة بالإسناد، فلا ينبغي فكّ هذا الحبل المتين، وإلا اختلط الحابل بالنابل، وارتفع الجاهل، وظنّ الناس استواء المائل، ولم يبق بين هذا العلم وبين حمايته حائل، فالله الله في هذه المسائل، وأنزلوا هذا العلم ما يستحقه من المنازل .

[32] محمد ابن شريح، الكافي في القراءات السبع، تحقيق أحمد عبد السميع، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2000، ص 63 .

خاتمة :

لم يكن الهدف من تأليف طيبة النشر والنشر إلا جمعُ كل القراءات العشر الصحيحة، وجمعُ كلّ ما فيها، وتوثيق مصادر ذلك، ما اتفقت عليه، أو ما اختلفت فيه، مع بيان ذلك الاختلاف وبيان أنه اختلاف بين مدارس القراءات وشيوخها، فمن عرف ذلك وأضاف إليه عامل الزمان والمكان، والبيئة العلمية، أدرك أنه اختلاف ظرفي كان لابد منه للحفاظ على القراءات القرآنية وصحتها .

ولم تكن الغاية من تأليف طيبة النشر والنشر الطُّرُق نفسها، فقد كانت المصادر والطرق للتوثيق، وإلا فإن الرواية نفسها تُغني عن أي طريق، إذ يمكن قراءة رواية حفص دون الحاجة إلى النزول إلى أحد الطريقين، وكذلك رواية قالون، وغيرها من الروايات، إلا ما حرّره ابن الجزري من مسائل وجب اتباعها كقوله في الإدغام الكبير : (لكن بوجه المد والهمز امنعا) .

ولم يكن في طيبة النشر أو النشر رواية تحتاج إلى تحرير إلا رواية ورش، فإن الاختلاف بين طريقي الأزرق والأصبهاني احتاج إلى تحريرهما وفصلهما وبيانهما، ولهذا قال ابن الجزري في طيبته بعد أن ذكر رمز القراء ورواتهم :

وحيث جا رمز لورش فهْوَ لأزرق لدى الأصول يُروى

والاصبهاني كقالون وإن سمّيتُ ورشا فالطريقان إذن

ألا يلفت هذا الانتباه ؟ فما الداعي لتمييز طريقي ورش دون الآخرين ؟ ثم لماذا ترك الشاطبي وقبله الداني طريق الأصبهاني عن ورش ؟ لأنهما كانا بصدد اختيار طريق جامع لكلّ راو، فإن الشاطبي اختار الإسكان والضم في ميم الجمع لقالون وطريقه في الشاطبية طريق أبي نشيط، رغم أن المشهور عند أبي نشيط هو الإسكان .

وقد عزا ابن الجزري بإطلاقٍ السكت لحفص قبل الهمز بخلاف، وقصر المنفصل بخلاف، وقد احتاج المحررون لتحرير الطريقين فذكروا تقييد جواز السكت على توسط المنفصل من طريق عبيد بن الصباح، وعدم السكت مع قصر المنفصل من طريق عمرو بن الصباح، وهذا جائز لأنهما طريقا رواية حفص، والتحرير جَزَري، والإطلاق أفضل والله أعلم، فقد جعلها ابن الجزري في الطيبة أوجها، فترْكُ أحدهما القصر أو السكت إنما كان اقتصارا .

وقد اشتهر طريق الأصبهاني شهرة واسعة فلم يتخلّ عنه ابن الجزري، فزاده في طيبة النشر وخصّصه بالتحرير، فهذا هو الطريق الواحد الذي يحتاج إلى تحرير، وأما غيره فلا، إلا ما حرّره ابن الجزري من مسائل لا من طرق، وهو ما ذكره الشيخ عبد الله الجار الله في تحقيقه لكتاب غنية الطلبة بشرح الطيب للترمسي، فقد ذكر الخلاف في البيت :

حوت لما فيه مع التيسير   وضعف ضعفه سوى التحرير

قال الشيخ إيهاب فكري في شرح البيت : (سوى التحرير أي : غير ما فيها من الإتقان والتحقيق والتقويم) وهذا شرح رائع، غير أن المحررين استدلوا بهذا البيت على أن الطيبة لم تتضمن كل التحريرات فلابد من العودة إلى النشر ومصادره، وسأعود إلى قول الشيخ الجار الله معلّقا على البيت : (ضُبطت في الأصل متنا وشرحا " سوى " وهو الاختيار في النسخ العتيقة، وهو كذلك في جميع النسخ الأخرى، إلا نسخة الشيخ الضباع ونسخة الشيخ محمد كريم راجح – من قراءتي للمتن عليه مشافهة ومقابلة – على أحد الوجهين عنده، فقد ضُبطت فيهما " مع " ... فعلى معنى " مع التحرير " أي : أن الطيبة حوت ما في الكتابين وزادت عليهما وجاءت ببعض تحرير الأوجه مثل قوله في باب الإدغام الكبير : " لكن بوجه الهمز والمدّ امنعا ") .

وهو ما جعله يقول معلقا على البيت نفسه في باب الإدغام الكبير : (وقد ذهب جماعة من العلماء منهم الشيخ محمد كريم راجح شيخ القراء بالديار الشامية من قراءتي وتلمذتي عليه والشيخ عبد الفتاح القاضي والمنيّر السمنودي وآخرين بإعادة النظر في التحريرات الزائدة على النشر وطيبته عند القراءة بمضمنها والتي وضعها جماعة من المحررين وقيّدوها في مصنفات ومنظومات معلومة عند أهل التخصص، وقالوا – أي الشيخ محمد كريم راجح ومن ذهب إلى ما ذهب إليه في شأن التحريرات - : إن ابن الجزري إذا أراد التحرير فإنه يأتي به في موضعه، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بمواضع عدة من الطيبة هذا واحد منها) .

وهذا هو مذهب كثير من المقرئين الكبار اليوم كالشيخ إيهاب فكري وله بحوث في هذه المسألة ومؤلف في تحريرات ابن الجزري لم أصل إليه بعد، والشيخ السالم الجكني، والشيخ سامي عبد الشكور، والشيخ علي الغامدي وله مؤلف اطّلعت عليه بعنوان " تحريرات ابن الجزري " ونظمه مطلع الفجر .

نتائج البحث :

حصلنا من خلال البحث على النتائج الآتية :

– حرص المحررين على خدمة علم القراءات رغم الصعوبات التي واجهتهم وكثرة المصادر وفقدان بعضها، إلا أنهم لو تركوا الأمر في باب الدراية لكان أحسن، فالرواية خارج طيبة النشر خروج عن طريق الأمة في القراءات .

– العمدة في الرواية أربع منظومات : الشاطبية والدرة في العشر الصغرى، وطيبة النشر في العشر الكبرى، وتفصيل عقد الدرر في العشر النافعية .

– اقرأ أيها القارئ بمضمن طيبة النشر وكأن النشر مفقود، وكأن مصادره غير موجودة، ويكفيك شروح طيبة النشر، فإن شرحها من طرف ابن الناظم وإجازة الناظم لذلك دليل على ما ذكرنا، خاصة إذا ظهرت صحة أن الشرح المنسوب لابن الناظم هو للناظم نفسه كما ذكر الدكتور السالم الجكني في شهر ماي من هذا العام، وهو بصدد بيان ذلك بالأدلة .

– ليس من العلم التباهي ولا رمي المانعين للتحريرات بالعجز عن الإلمام بها كسبب مباشر لذلك، بل إنهم على منهج سلف الأمة في ضبطهم للقراءة كما فعل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكما فعل ابن مجاهد، وكما فعل الشاطبي وابن الجزري رحمهم الله جميعا، وقد كانوا أوسع الناس رواية ودراية، قال ابن الجزري مجيبا على سؤال في المسألة الرابعة والثلاثين : (نحن ما التزمنا في النشر أن نذكر كل ما صحّ من القراءات والروايات، بل اخترنا ذلك من الصحيح) .

التوصيات :

– من أهم التوصيات أن تعمل هيئات كبار العلماء وهيئات الإقراء على اقتراح سنّ قوانين صارمة لدور النشر بمنع نشر أي كتاب في العلوم الشرعية عامة وفي علوم القراءات خاصة إلا بعرضه على لجنة مختصة تسمح بنشره .

– ضبط القراءات بمضمن الشاطبية والدرة والطيبة وتفصيل عقد الدرر، ومنع القراءة بالكتب، كقولهم : رواية حفص من طريق الفيل، وطريق الأصبهاني من المصباح أو التجريد، فوالله ما أرى في ذلك من حاجة، وما اختلف القوم اختلافا يحتاج إلى ذلك النوع من التحرير، ولكن أرى بعضه تباهيا وتوسّعا من غير نفع ولا فائدة .

– أن تعمل هيئات كبار العلماء وهيئات الإقراء على اقتراح تدخّل المكلّفين بالأمن المعلوماتي في كل دولة لضبط تسجيل المصاحف المرتلة ونشرها على اليوتيوب ومختلف المواقع ومواقع التواصل الاجتماعي .

قائمة المصادر :

محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة 1، الجزء 1، 2016 .

محمد ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق الشيخ السالم الجكني الشنقيطي، مجمع الملك فهد، السعودية، المجلد 4، 2013 .

ابن عظيمة الإشبيلي، مِنح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة نافع للحصري، تحقيق توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة 1، 2008 .

محمد المنتوري القيسي، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الحديث، المغرب، الطبعة 1، 2001 .

إيهاب فكري، نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2013 .

عبد العزيز منصور، تحرير أوجه الخلاف لقالون عن نافع من طريق الطيبة مع بيان المقدّم أداء، دار خير زاد، مصر، الطبعة 1، 2020 .

مراد زهوي، منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة 1، 2014.

محمد علي الضبّاع، الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، الجزء 3، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت،2008.

محمد يحي شريف، السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، دار الفضيلة، الجزائر، الطبعة 1، 2016 .

أبو القاسم ابن الفحام، التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، تحقيق ضاري الدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة 1، 2002 .

إيهاب فكري، مفردة الأصبهاني، اعتنى به نور الدين إفرحاتن، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة 1، 2019.

فهد المغذوي، مشكلات السبع لابن القاضي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 12، ذو الحجة 1432.

مقسم مختار، علم التحريرات بين الطريقة المغربية والطريقة المشرقية، بحوث المؤتمر العالمي الأول للقراءات في موضوع : القراءات القرآنية في العالم الإسلامي أوضاع ومقاصد، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة التابع للرابطة المحمدية للعلماء،، ماي 2013 .

العلامة السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد للنشر، السعودية، الطبعة 1، 2002 .

السمين الحلبي، العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات، السعودية، الطبعة 1، 2001 .

الأزميري، تحرير النشر، تحقيق خالد أبو الجود، دار أضواء السلف، السعودية، الطبعة 1، 2007 .

محمد بوبطرة، الأغدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة 2، 2011 .

إيهاب فكري، تقريب الطيبة، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 1، 2006 .

علي بن محمد توفيق النحاس، الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2004 .

عبد العزيز الزعبي، أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، مؤسسة الضحى، لبنان، 2016.

إيهاب فكري، تقريب الشاطبية، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة 2 .

أحمد الأسقاطي، أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، تحقيق أمين الشنقيطي، كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة 1، 2008.

محمد ابن شريح، الكافي في القراءات السبع، تحقيق أحمد عبد السميع، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2000 .